

أزمة السلطة الفلسطينية المالية



12 يوليو 2019 - 10:39

جميل السلحوت

تتعرض السلطة الفلسطينية لضغوطات هائلة كثيرة، ومنها الضغوطات الاقتصادية التي ابتدأت بقطع الإدارة الأمريكية مساعداتها المالية عن السلطة بعد معارضتها المبدئية لقرار ترامب في 6 ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتوالت الضغوطات على الدول العربية التي استجاب بعضها بشكل كليّ والبعض الآخر بشكل جزئيّ لوقف مساعداتها للسلطة الفلسطينية؛ كي ترضخ لما يسمّى "صفقة القرن". وجاءت إسرائيل منذ أربعة أشهر لتخصم ما قيمته حوالي 12 مليون دولار شهرياً من أموال المقاصة الفلسطينية -التي تجمعها إسرائيل كونها دولة محتلة تحكم قبضتها على الاقتصاد الفلسطيني-، بحجة أنّها تدفع كمخصصات لأسر الشهداء والأسرى، ممّا دفع السلطة ومعها كامل الحق لرفض استلام المبلغ المتبقي والذي يعادل 180 مليون دولار شهرياً، وإسرائيل التي تتعامل مع الشعب الفلسطيني بلغة القوة فقط تهدف من خلال خصم مخصصات أسر الشهداء والأسرى إلى اعتبار من يقاوم الاحتلال ارهابياً، ويجب فرض عقوبات جماعية عليه وعلى أسرته، وهذا مخالف للقانون الدوليّ ولأعراف الدولية، لأنّ احتلال أرض الغير هو قمة الإهراب، ولم لم يكن هناك احتلال لما كانت هناك مقاومة. لكنّ إسرائيل التي لا تحترم القانون الدوليّ ولا قرارات الشرعية الدولية تحظى بدعم واسع ولا محدود من الإدارة الأمريكية المتصهينة. وممّا يؤسف له أنّ كنوز أمريكا وإسرائيل الاستراتيجية في دول النقط العربية يستجيبون للأوامر الأمريكية دون نقاش، حتّى وصل الأمر بهم إلى تطبيع العلاقات وتحالفات أمنية مع إسرائيل في ظلّ استمرار احتلالها للأراضي العربية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سستمرّ هذا الضغوطات المالية على السلطة الفلسطينية حتى إصالتها إلى الانهيار؟ وهذا السؤال يقودنا إلى متاهات كثيرة، فمن ناحية فلسطينية فإنّ السلطة الفلسطينية مشروع وطنيّ يبني الفلسطينيون آمالهم بأن يقود هذا المشروع إلى الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف بعد كنس الاحتلال ومخلفاته كافة، في حين ترى إسرائيل أنّها لن تعطي الفلسطينيين سوى إدارة مدنية على السكّان وليس على الأرض، ويساندها في ذلك الإدارة الأمريكية التي أصبحت في عهد ترامب تتلقّى التعليمات من حكومة إسرائيل وتتبنّاها وتصدر قرارات بها، دون الالتفات للقانون الدوليّ وقرارات الشرعية الدولية.

وفي ظلّ اختلال موازين القوى العالميّ والاستسلام العربيّ الرّسمي في غالبية أمام الطلبات الأمريكية والإسرائيلية، فإنّ إسرائيل تخطّط وتعمل على إيجاد بدائل للسلطة الفلسطينية أشبه ما تكون بروابط القرى البائدة.

فإلى أين ستصل الأمور بالسلطة الفلسطينية في ظلّ هذه التّعقيدات المفروضة عليها؟ وهل ستبقى تحت رحمة أمريكا وإسرائيل والنخائل العربيّ الرّسمي؟ وفي تقديري أنّ

السلطة الفلسطينية متنبهة جيّدا لكلّ الخيارات، ولن تبقى رهينة لهذا الواقع الذي تحاول أمريكا إيجاد حلول اقتصادية له من خلال لقاء المنامة في البحرين المزمع عقده في 25 و26 حزيران الحالي، وهذا يتلاقى مع طروحات ننتيا هو القديمة الجديدة والدّاعية إلى تصفية القضية الفلسطينية وحصرها في حلول اقتصادية فقط، مع تكريس الاحتلال والابتعاد عن أية حلول سياسية تفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

وفي تقديري أنّ السلطة الفلسطينية في حال وصولها إلى مأزق حقيقي ونهائي ستقوم بحلّ نفسها، وإعادة قضيتها إلى شعبها الذي لن يقبل باستمرار الاحتلال ولا ببدائله المشبوهة، وستشتعل المنطقة من جديد، وستدخل صراعات طويلة ولن ينجو أحد من لهيب نارها، لكنها بالتأكيد ستقلب السحر على الساحر.